

أكد أن فلسطين هي القضية الأولى للمملكة العساف: السعودية حريصة على وحدة وسلامة الأراضي العربية



• إبراهيم العساف

للأشقاء في ليبيا بضرورة ضبط النفس وتغليب المصلحة العليا بالحفاظ على وحدة وسلامة الأراضي الليبية وسيادتها الإقليمية وإقامة حوار وطني حقيقي يقود إلى سلام شامل بين الأشقاء الليبيين» إلى عقد اجتماع طارئ لوزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي لبحث ما أعلنه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بشأن نيته ضم أراض من الضفة الغربية حال فوزه في الانتخابات القادمة.

وأعربت الرياض في بيان صادر عن الديوان الملكي السعودي عن «إدانتها وشجبها ورفضها القاطع» لما أعلنه رئيس الوزراء الإسرائيلي.

وشددت المملكة على أن هذا الإعلان «يعتبر تصعيداً بالغ الخطورة بحق الشعب الفلسطيني، ويمثل انتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي والأعراف الدولية»، معتبرة أن «من شأن هذا الإعلان تقويض ورفض أي جهود تسعى لإحلال سلام عادل ودائم، إذ لا سلام بدون عودة الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتمتع الشعب الفلسطيني بحقوقه غير المنقوصة».

وقالت المملكة إن «محاولات إسرائيل فرض سياسة الأمر الواقع لن تطمس الحقوق الثابتة والمصانة للشعب الفلسطيني».

عمان تدعو إلى تعزيز العلاقات مع بنغلاديش

وكان في استقبال الوفد سيف العامري والشيخ ناصر الهادي، أعضاء المجلس وذلك بمبنى المجلس بالبيستان. ورحب العامري بالوفد الزائر، متمنياً أن تحقق زيارته للسلطنة أهدافها المرجوة على صعيد تعزيز العلاقات بين السلطنة وبنغلاديش، مشيراً إلى أهمية مثل هذه الزيارات في تدعيم مجالات التعاون الثنائي بين البلدين الصديقين.



• وفد جامعة الدفاع البنغلاديشية خلال زيارة مجلس الشورى العماني

أكد وزير الخارجية السعودي د. إبراهيم العساف، أن القضية الفلسطينية هي القضية الأولى للمملكة، مشدداً على حرص حكومة المملكة على وحدة وسيادة وسلامة الأراضي العربية بشكل عام وأمن الخليج العربي بشكل خاص. وقال في كلمته خلال أعمال الدورة العادية الـ «152» لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية المنعقدة أمس الأول بالقاهرة: «إن القضية الفلسطينية هي القضية الأولى للمملكة العربية السعودية منذ عهد المؤسس، وحتى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز».

وأكد أن «المملكة ستواصل دعمها للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وتمسكها بمبادرة السلام العربية التي اعتمدها الجامعة العربية عام 2002 ورحب بها المجتمع الدولي».

وأضاف «أن المملكة تؤكد على ضرورة إحياء المفاوضات في إطار عملية السلام بالشرق الأوسط وفق قرارات الشرعية الدولية والمبادرة العربية، وتدعو المجتمع الدولي ليحتمل مسؤولياته نحو إعادة الحقوق الفلسطينية والتدخل لوقف الممارسات العدوانية ضد الشعب الفلسطيني».

وقال العساف إنه منذ اندلاع الأزمة السورية، دعت المملكة للالتزام بإعلان جنيف رقم «1» وقرار مجلس الأمن رقم «2254» والتعاون بشكل كامل مع المبعوث الأممي لدى سورية، مشيراً إلى أنه فيما يتعلق بالأزمة في اليمن، فالمملكة هي الداعم الأكبر لحل الأزمة وتبذل جهودها لدعم أمن واستقرار هذا البلد الشقيق والحفاظ على سيادته وسلامة أراضيه، وقد قامت المملكة منذ بداية الأزمة بتقديم أكثر من «14.5» مليار دولار لمساعدة الأشقاء في اليمن ورفع المعاناة الإنسانية.

وذكر البيان أن الوزير «ناشد المجتمع الدولي بمزيد من العمل الجاد لوقف الميليشيات الحوثية المدعومة من إيران عن هجماتها المتكررة بالصواريخ والطائرات المسيرة التي تستهدف المناطق المدنية الأهلة بالسكان والمطارات والمرافق والمنشآت المدنية بالمملكة.

ويشأن الأزمة الليبية، قال «إن المملكة تواصل دعواتها

دعت إلى مواجهة تحديات المنطقة التي تتطلب عملاً جماعياً وتضامناً وإرادة قطر: الأمة العربية أمام مفترق طرق خطير

واحتواء المآسي التي يعيشها الشعب السوري.

وفي الشبان اليمني، قال المريخي إن قطر تتابع بكثير من الأسى والحزن التطورات العسكرية والمواجهات الدموية في كل من عدن وأبين، فقد طال أمد الحرب على اليمن الشقيق، وتعمقت المأساة الإنسانية فيه إلى حد لا يمكن التغاضي عنه، وما التطورات الأخيرة إلا دليل ساطع على عبثية هذه الحرب، وعلى استمرار العبث في مقدرات الشعب اليمني، داعياً كافة الأطراف المعنية لوقف الحرب وتجنيد الشعب اليمني مزيداً من المعاناة الإنسانية.

وأكد موقف قطر الثابت بضرورة إيجاد حل سلمي سياسي لهذه الأزمة، يحفظ وحدة اليمن واستقلاله وسلامه أراضيه، وفقاً للمبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني في اليمن يناير 2014 وإعلان مايو 2015، وقرار مجلس الأمن 2216، ومناشدتها الدول الفاعلة في المجتمع الدولي مساعدة الشعب اليمني الشقيق لتجاوز هذه الظروف التي تأمل أن تنتهي قريباً، والعمل على اتخاذ كافة التدابير لمعالجة الوضع الإنساني الخطير وتسجيل وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المناطق.



• سلمان المريخي

السورية، بما يلبي تطلعات الشعب السوري، وفقاً لما ورد في بيان جنيف 1 بتاريخ 30 يونيو 2012، واستناداً على ما نصت عليه القرارات والبيانات الصادرة بهذا الصدد، خاصة قرار مجلس الأمن 2254 لسنة 2015.

ودعا الجميع إلى الالتزام بكل اتفاق أو إجراء يحقق دماء المدنيين العزل ويساعد في إدخال المساعدات الإنسانية والخدمات الصحية إلى المناطق المحاصرة، مع ضرورة التقيد بمبادئ القانون الإنساني الدولي لحماية المدنيين

اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى «الأونروا»، لأداء مهامها وتلبية احتياجات اللاجئين الفلسطينيين في ظل التحديات التي يواجهونها، وهي تحديات مستمرة ما دامت محنة اللاجئين الفلسطينيين قائمة.

وشدد على الالتزام الثابت بالحفاظ على سيادة سورية ووحدة أراضيها واستقرارها وسلامتها الإقليمية، مشيراً إلى أن قطر ترى أن الحل الوحيد الممكن للأزمة السورية، يتمثل في الحل السياسي القائم على مشاركة جميع الأطراف

أكد وزير الدولة للشؤون الخارجية القطري سلطان المريخي، أن الأمة العربية تقف في هذا الظرف الراهن على مفترق طرق خطير يموج بكثير من التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية، تهدد حاضرها ومستقبلها، وتتطلب مواجهتها عملاً جماعياً لا فردياً، تضامناً لا فرقة، عزماً وإرادة لا إحباطاً وترجعاً.

وجدد المريخي في كلمته أمام أعمال الدورة العادية 152 لمجلس جامعة الدول العربية، تأكيد قطر على موقفها الثابت من حقوق الشعب الفلسطيني التاريخية، في دولة مستقلة تكون عاصمتها القدس الشريف وحق اللاجئين في العودة إلى مناطقهم، وتعد كل خروج عن هذه الثوابت خروجاً على القانون الدولي، لتعيد التذكير على أن حقوق الشعب الفلسطيني التاريخية والقانونية والإنسانية ليست مجالاً للمساومة، وليس من حق أي طرف من الأطراف التنازل عنها تحت أي حجة أو ذريعة.

وفي المجال الإنساني، قال إن قطر ستواصل تقديم المساعدات الإنسانية للشعب الفلسطيني الشقيق، وكذلك دعمها لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل

الدوحة: اعتماد استراتيجية لأمن الفضاء الإلكتروني



• علياء آل ثاني

قطر اتبعت نهجا شاملا يسترشد بالمبادرات الدولية ذات الصلة ويراعي أمن الأصول المعلوماتية وأمن الأفراد الذين يستخدمونها». وأشارت في هذا السياق إلى أن الاستراتيجية الوطنية التي اعتمدها قطر لأمن الفضاء الإلكتروني تعنى بحماية الهياكل الأساسية الحيوية للمعلومات المهمة، والتصدي للهجمات السيبرانية والتعافي منها، وإنشاء إطار قانوني وتنظيمي لتمكين الفضاء السيبراني الأمن والحيوي، وتعزيز ثقافة الأمن السيبراني لتتبع الاستخدام الأمن والملائم للفضاء الإلكتروني، وتطوير القدرات الوطنية.

أكدت قطر على الحاجة للتوصل إلى صك دولي ملزم للحفاظ على أمن المعلومات، ومعايير وقواعد في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغية الحد من المخاطر التي تهدد السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي، وتبندت على أن القانون الدولي، وبخاصة ميثاق الأمم المتحدة، ينطبق على استخدام الدول لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأفادت السفارة القطرية الشيخة علياء آل ثاني، بأن الدوحة اتخذت إجراءات لتسخير أحدث التقنيات وعلى المستويات التشريعية والتنظيمية والتنفيذية للحفاظ على أمن المعلومات، وقالت «إن دولة

الإمارات بحثت تطوير العلاقات الثنائية مع استونيا

بحث نائب رئيس المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي الشيخ هزاع بن زايد مع رئيسة استونيا كريستي كاليولايد، سبل تطوير العلاقات الثنائية بين الجانبين بما يخدم المصالح المشتركة، وذلك خلال لقاء جمعها في أبوظبي. وأكد الشيخ هزاع بن زايد والرئيسة الاستونية أهمية العمل على تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين أبوظبي وإستونيا، والارتقاء بها إلى مستويات تجسد الصداقة الوثيقة التي تربط البلدين الصديقين.

واتفق الجانبان على دفع العلاقات قداماً على صعيد تبادل التجارب والخبرات في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك. من جانبها أشادت الرئيسة الاستونية بما حققته أبوظبي والإمارات من تطور وتقدم كبيرين في مختلف المجالات ووجهت الشكر لدولة الإمارات على استضافتها للمشاركة في مؤتمر الطاقة العالمي الذي تستضيفه أبوظبي خلال الفترة من 9 إلى 12 سبتمبر الحالي ويعقد للمرة الأولى في الشرق الأوسط.



• الشيخ هزاع بن زايد

أكدت أن الدول العربية أثبتت حسن نواياها بانضمامها لمعاهدة عدم الانتشار النووي

المنامة تطالب بإخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل

أشادت بجهود المؤسسات الحكومية لتعزيز قيم المحبة

زينل: البحرين ستظل دائماً وأبداً مجتمع التسامح والتعايش

وأعربت عن شكرها وتقديرها إلى وزير الداخلية البحريني الفريق أول ركن الشيخ راشد بن عبدالله وكافة منسوبي الوزارة خصوصاً، بمناسبة نجاح موسم عاشوراء، والمتابعة الأمنية الحثيثة، بجانب الجهود والخدمات اللوجستية المقدمة من وزارات ومؤسسات الدولة، بما كفل أداء موسم ذكرى عاشوراء بكل أمان وطمأنينة، وضمان عدم استفحال المناسبات الدينية بما يضر الوحدة الوطنية.

وأشارت بأن مستوى التنسيق والتعاون بين مؤسسات الدولة بجانب الوعي المجتمعي، يعد شاهداً حياً، مستمراً ومتواصلاً، بأن مملكة البحرين مجتمع واحد وأسرة واحدة في ظل الرعاية الملكية السامية.

أكدت رئيسة مجلس النواب البحريني فوزية زينل، أن البحرين وفي ظل النهج الإصلاحية الشامل بقيادة العاهل البحريني الملك حمد بن عيسى، ستظل دائماً وأبداً مجتمع التسامح والتعايش، وأن جهود مؤسسات الدولة والمجتمع تسهم في تعزيز وإرساء قيم المحبة، والحفاظ على الوحدة الوطنية، في مختلف الفعاليات والمناسبات.

وأشادت بالجهود الرفيعة والخدمات المتميزة والمتابعة المستمرة من كافة الوزارات والجهات التي ساهمت في نجاح تنظيم ذكرى عاشوراء، ودعم الاحتياجات اللازمة، تأكيداً على حرية ممارسة الشعائر الدينية، وفقاً للتقاليد المجتمعية، وفي إطار القانون.

وأشار إلى أن رفض إسرائيل المتكرر لتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة قد تسببت في خلل في المنظومة الأمنية في المنطقة ما يجعلها عرضة لسباقات التسلح.

ولفت الرويعي إلى أن التطورات الأخيرة، كاعتقاد «العهد الإنساني» واعتماد أول معاهدة تحظر الأسلحة النووية في عام 2017، هو رسالة بأن الدول غير النووية قد بدأت تبحث عن سبل جديدة لاتخاذ إجراءات جادة للتصدي للمخاطر الناتجة عن استمرار امتلاك الأسلحة النووية، بما في ذلك المخاطر المرتبطة بتجارب التفجير النووي، الأمر الذي يمثل خطراً وجودياً لأبد للأمم المتحدة من التعامل معه بشكل حثيث.

كما أكد المندوب الدائم أن التخلص التام من الأسلحة النووية لا يعد فقط هدفاً واقعياً وقابلاً للتنفيذ، وإنما شرطاً ضرورياً للحفاظ على الأمن والاستقرار الدوليين بشكل مستدام.



• السفير جمال الرويعي متحدثاً

لتحقيق الاستقرار الدولي أو أن الظروف الدولية غير مواتية للمضي قدماً في تنفيذ التزامات نزع السلاح النووي، مطالباً الدول النووية بالأضطلاع بمسؤولياتها والتخلص من ترسانتها النووية وفقاً لبرنامج زمني محدد. وحول منطقة الشرق الأوسط، أكد السفير البحريني أن الدول

عبر انضمامها لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والالتزام بتنفيذ تعهداتها في إطارها، ومشاركتها بفاعلية في المفاوضات الخاصة بالتوصل لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ودعمها أنشطة اللجنة التحضيرية لمنظمة الحظر الشامل للتجارب النووية.

أعرب المندوب الدائم للبحرين لدى الأمم المتحدة السفير جمال الرويعي، عن تطلع المجموعة العربية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط وفقاً للقرارات الصادرة عن مؤتمر المراجعة والتعديل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام 1995، وعشرات القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة والمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الشأن.

وأكد الرويعي على أهمية التخلص من الأسلحة النووية بشكل خاضع للتحقق لا رجعة فيه، موضحاً أن تحقيق ذلك يرتبط على تنفيذ الدول النووية لالتزاماتها وفقاً للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.